

الدراسات الأمنية البنائية: من الأمن المجتمعي الى الأمن الانطولوجي

Constructivist Security Studies: From Societal Security to Ontological Securityمستور شروق¹، بوزرب رياض²¹ جامعة جيجل، مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق، جامعة باتنة 01.

Chourouk.mestour@univ-jijel.dz

² جامعة جيجل، r.bouzerb@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/03

تاريخ القبول: 2024/04/22

تاريخ النشر: 2024/10/15

ملخص: تناول هذا المقال تطور الدراسات البنائية الأمنية وكيف تغيرت النظرة من الأمن المجتمعي إلى الأمن الأنطولوجي. يشمل التحليل مراحل الانتقال من التركيز على الأمن المجتمعي إلى ظهور الأمن الأنطولوجي داخل النظرية البنائية. وتهدف الدراسة فحص التحول نحو الأمن الأنطولوجي وتأثيراته على فهم ديناميكيات الأمن على المستويين الفردي والمجتمعي، مع التركيز على إمكانية تطبيقه على مستوى الدولة، وتوضح الدراسة أن الانتقال إلى الأمن الأنطولوجي يمثل محاولة جادة لتطوير فهمنا للأمن والهوية كعوامل رئيسية في صياغة السياسات الأمنية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار الدولة. يقدم الأمن الأنطولوجي إطارًا متقدمًا يساهم بشكل فعال في تعزيز استمرارية الهوية وسط التحديات المتعددة التي تواجهها الدول في العالم المعاصر.

كلمات مفتاحية: الأمن، الدراسات الأمنية، الأمن المجتمعي، الأمن الأنطولوجي، النظرية البنائية

Abstract: This article discusses the evolution of constructivist security studies and how the perspective shifted from societal security to ontological security. The analysis includes the stages of transition from focusing on societal security to the emergence of ontological security within constructivist theory. The study aims to examine the transition towards ontological security and its effects on understanding the dynamics of security at individual and societal levels, with a focus on its applicability at the state level. The study highlights that the transition to ontological security represents a serious attempt to enhance our understanding of security and identity as key factors in shaping security policies aimed at

maintaining state stability. Ontological security provides an advanced framework that effectively contributes to enhancing the continuity of identity amid the multiple challenges facing states in the contemporary world.

Keywords: security, security studies, societal security, ontological security, constructivism

المؤلف المرسل: مستور شروق، Chourouk.mestour@univ-jijel.dz

مقدمة:

شهدت الدراسات الأمنية تحولات هامة، تعكس التغيرات الديناميكية الدولية وأدت الى تطور الأطر المفاهيمية، حيث عادةً ما كانت دراسات الأمن تدور حول الدولة، مع التأكيد على قدراتها العسكرية كوسيلة أساسية لضمان بقائها. ولكن تحدى الباحثون البنائيون هذا الرأي التقليدي من خلال تقديم فهم أكثر شمولاً للأمن. أكدوا أن الأمن لا يتم تحديده ببساطة من خلال التهديدات الخارجية، بل يتأثر أيضاً بالأفكار والهويات والممارسات الاجتماعية. لأن هذه الأخيرة قادرة على التحكم في سياسات الدول وإدراكات صناع القرار في تحديد التهديد ونوعه وشدته ومصدره.

وقد تناولت النظرية البنائية موضوع الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية والاجتماعية المختلفة التي تلعب فيها عملية التفاعل الاجتماعي دوراً بارزاً في بناء هذا المفهوم. حيث قدم البنائيون عناصر تحليلية جديدة تُعتبر مغايرة للتحليلات التقليدية والمجردة للأمن، وخاصةً التحليلات الليبرالية والواقعية.

لكن حتى البنائية لم تبقى ثابتة بل عملت على تطوير وتغيير أفكارها.

تنقسم النظرية البنائية إلى مجموعة من النظريات الفرعية، حيث يسعى الباحثون في كل منها إلى تقديم فكرة جديدة أو تقويم فكرة سابقة، مما يجعلها نهجاً حيويًا ومتطورًا في فهم التحولات الأمنية وتأثيرها على المستوى الاجتماعي والتاريخي.

لهذا سنتطرق في هذا المقال الى التحول الذي شهدته البنائية في مفهومها للأمن من الأمن المجتمعي

الى الأمن الأنطولوجي الذي يعتبر مفهوماً جديداً في حقل العلاقات الدولية

انطلاقاً من الاشكالية التالية: كيف تطورت دراسات الأمن في إطار التحليل البنائي من التركيز الأساسي على الأمن المجتمعي إلى إدراج مفهوم الأمن الأنطولوجي؟
 هذه الاشكالية البحثية تركز على دراسة التطور النظري والمفاهيمي في مجال الدراسات الأمنية البنائية، مع التركيز على كيفية التحول أو التطوير الحاصل من منظور الأمن المجتمعي إلى التركيز على الأمن الأنطولوجي.

الأسئلة الفرعية:

- السؤال 1: ما هي المكانة التي يحتلها الأمن المجتمعي في الدراسات الأمنية البنائية؟
- السؤال 2: ما هو الأمن الأنطولوجي؟ وكيف انتقل إلى حقل العلاقات الدولية؟
- السؤال 3: ما هي أبرز الثغرات التفسيرية للأمن الأنطولوجي؟

الفرضية: تطورت دراسات الأمن في إطار النظرية البنائية، عبر تغيير الأولويات والمفاهيم المرتبطة بفهم الأمن الدولي، مثل الأفكار والقيم والهوية، والتي تعتبر منطلقات جديدة لتحليل الأمن بشكل شامل.
أهداف الدراسة: استكشاف كيف تطورت النظرية الأمنية البنائية مع مرور الوقت وتغيرت مفاهيمها لتأخذ في اعتبارها الأمن الأنطولوجي كجزء هام في فهم الأمن الدولي والمجتمع. يُعَدُّ مفهوم الأمن الأنطولوجي غير تقليدي في مجال العلاقات الدولية، لذا نحتاج إلى دراسة جذوره التأسيسية وكيف استطاع أن ينتقل إلى ميدان العلاقات الدولية. كما يمكن للدراسة تحليل الاختلافات والتشابهات بين المفاهيم الأمنية المجتمعية والأنطولوجية، وكيف يمكن أن تساهم هذه التطورات في تحسين فهمنا للأمن وفي التعامل مع التحديات الأمنية في العالم المعاصر.

في دراستنا لهذا الموضوع، اعتمدنا على المنهج المقارن لفهم الأوجه المشتركة والاختلافات بين الأمن المجتمعي والأنطولوجي، حيث أن كلاهما يندرجان ضمن الإطار النظري للبنائية، ولكنهما يتعاملان مع مستويات تحليلية مختلفة. من خلال المقارنة، سنستطيع اكتشاف ما إذا كانت هناك استمرارية أو قطيعة في العلاقة بين المفهومين، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي. لتقديم وصف دقيق للانتقال الذي مرت به النظرية البنائية من الأمن المجتمعي إلى الأمن الأنطولوجي. وتحليل الإطار النظري للأمن الأنطولوجي وكيف يختلف عن الأمن المجتمعي، بما في ذلك الجوانب التي يركز عليها كل منهما والمفاهيم الرئيسية التي يتم التركيز عليها في كل نهج.

تقسيم الدراسة:

1. أولاً: الأمن الأنطولوجي في مقابل الأمن المجتمعي: التأسيس المفاهيمي.
2. ثانياً: مضامين الأمن الأنطولوجي.
3. ثالثاً: القصور التفسيري للأمن الانطولوجي.

أولاً: الأمن الأنطولوجي في مقابل الأمن المجتمعي: التأسيس المفاهيمي

سنستعرض في هذا الجزء من المقال مفهوم الأمن الأنطولوجي باعتباره مفهوماً جديداً في حقل العلاقات الدولية، مع التركيز على التحول الحاصل من الأمن المجتمعي إلى الأمن الأنطولوجي.

1. ماهية الأمن الأنطولوجي: إن مصطلح الأمن الأنطولوجي يُعد مصطلحاً غريباً في حقل العلاقات الدولية، أو يُعتبر واحداً من المصطلحات العابرة للتخصصات، يمكن فهمه وتطبيقه في مجموعة متنوعة من التخصصات والمجالات المختلفة. قدم هذا المفهوم مستوى تحليل أعمق، وأحدث تغييراً في الأولويات والمفاهيم المرتبطة بفهم الأمن الدولي، مثل الأفكار والقيم والهوية، كمناطق جديدة.

تعود جذور هذا المفهوم الى تعريف بسيط، أن الأمن الأنطولوجي هو "أمان الذات"، تم تطوير هذا

المفهوم في الخمسينيات من القرن الماضي من قبل الطبيب النفسي رونالد ديفيد لينغ Ronald David Laing، الذي بنى تعريفه على الافراد،¹ ولكن ليس لتصنيف الأفراد بشكل عام، بل لأنواع معينة من الأفراد الذين يعانون من حالة مرضية. كان رونالد لينغ الذي ابتكر هذا المصطلح، طبيب نفسي يحاول في دراسته لعام 1960 تحليل "الذات المنقسمة" أي مرضى الانفصام الشخصي والفصام - وهم أفراد لا يمكنهم استوفاء التوقعات المفروضة عليهم من المجتمع. ويعرف لاينغ الأمن الانطولوجي على أنه الشعور بالنفس بأنها "حقيقية، حيّة، كاملة، ومن وجهة نظر زمنية، شخص مستمر.

ويُستخدم مصطلح "انطولوجي" هنا كظرف للفعل "يكون"، حيث يتيح مثل هذا الشعور (الأمن)

لل فرد أن يواجه تحديات الحياة بقوة وأن يتعامل مع الآخرين والعالم من منظور ثابت بشكل أساسي².

يُظهر هذا المفهوم العابر للتخصصات انتقالاً من علم النفس وتحليل السلوك الفردي إلى العلوم الاجتماعية، ثم إلى تخصص العلاقات الدولية ليصف لنا الذات والهوية والشعور بالأنسجام والآخر من منظور سياسي. ومع ذلك، يتوقف هذا الشعور بالأمن الأنطولوجي على التعرف والانسجام بين الهوية التي يشعر بها الفرد داخلياً والهوية التي تُعطى له خارجياً، والتي تُعزز الذات لدى كل فرد وتمكّن التفاعل مع الآخرين بطريقة إيجابية ومُرضية. وبفضل الأمن الأنطولوجي، يمكن للفرد أن يشعر بأنه كائن مستقل وذاتي حقاً، مما يمكنه من التعاون بفعالية مع الآخرين. وبهذه الطريقة، يُشكل شعور الأمن الأنطولوجي أساساً لحياة "طبيعية".³

يُمكن ملاحظة هذا السلوك أيضاً في الدول، حيث أن هوية الدولة لا تتكون فقط من عواملها المادية والثقافية الداخلية، بل هي نتيجة تفاعلها مع الآخرين وإدراكهم لمكانتها وتأثيرها في المجتمع الدولي، إلى جانب إدراكها لذاتها.

2. الأمن المجتمعي في النظرية البنائية:

يجب علينا أن نشير إلى أن البنائية لا تُعتبر نظرية للأمن، ولكن تم اعتماد افتراضاتها في مجال دراسات الأمن استجابةً لطبيعة التهديدات التي فرضتها البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة. حيث تعددت مبادرات الدراسات الأمنية التي تهدف إلى التوسع والتعميق من المفهوم التقليدي للأمن، والتوجه نحو مفهوم جديد قادر على تفسير القضايا الدولية وتجنب المضاعلات الأمنية أو إيجاد حلول لها. وذلك في الوقت الذي عجزت فيه المقاربات التقليدية عن تقديم إضافات للحقل.

تنطلق البنائية في دراستها وتفسيرها للأمن من أنه "بناء اجتماعي"، وذلك يعود إلى رؤية البنائية التي تعتبر أن العالم وما يمكن أن نعرفه عن العالم هو "بناء اجتماعي". يتشكل العالم اجتماعياً من خلال التفاعل بين ذاتي⁴.

ان الأمن المجتمعي يعتبر في النظرية البنائية مفهوماً مركزياً في دراسة الأمن العالمي. وعلى الرغم من أن البنائية ليست نظرية أمن بحد ذاتها، إلا أن البنائيين قد قدموا افتراضات ومفاهيم أساسية في دراسة الأمن، كمنظور بديل للنهج التقليدي.

يتصور البنائيون الأمن كموقع يجمع بين المفاوضات والتحديات؛ فهو ساحة نقاش بين القادة السياسيين والجماهير المحلية، وتحدٍ بين الفاعلين الذين يحملون تصورات متباينة حول ما يُعتبر تهديداً وما يُعتبر أمناً. بدلاً من التركيز فقط على النخب السياسية، يُبرز البنائيون أهمية دعم الرأي العام والجماهير في إحداث تغييرات في خطاب وممارسات السياسة الخارجية والأمنية⁵.

وبينما يُظهر البنائيون كيف يُشكل الأمن من خلال المفاوضات والتحديات بين الفاعلين، يؤكدون أيضاً أن هذا المفهوم لا يُفهم بشكل كامل إلا من خلال الأفكار والمعاني التي تُبنى في سياقات اجتماعية مختلفة.

حيث يجادل البنائيون بأنه رغم وجود قاعدة مادية للواقع الاجتماعي، إلا أن إدراكه ومعرفته لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الأفكار والمعاني والقيم والهويات التي يُصنعها الأفراد. تُبنى هذه الأفكار والمعاني من خلال تفاعلات "ن ذاتانية" بين الأفراد، وتمثل اللغة الوسيط وأداة التواصل الأساسية. وبهذا المعنى، يُعتبر مفهوم الأمن ومضمونه نتاجاً للإرادة الجماعية لمكونات المجتمع، وللتفاعلات المستمرة التي تحدث بينها. وبالتالي، يصبح ادعاء امتلاك حقيقة الأمن وجوهره أكبر من أن يدعيه شخص أو جماعة أو تيار، ولا يمكن حصره بزمان أو مكان⁶.

هذا يوضح أن التعريف البنائي للأمن المجتمعي يعتمد على مشاركة المجتمع في تحديد مفهوم الأمن المرن. حيث تدخل الإرادة الجماعية والتفاعلات الاجتماعية في تشكيل مفهوم الأمن وكذلك في تحديد التهديدات الأمنية. وبالتالي، يصبح الأمن هدفاً في حد ذاته ويُؤسّس من داخل المجتمع، وهو يشبه المجتمعات في مرونتها وقابليتها للتحول.

ويعتبر المثال الذي قدمه ألكسندر واندت Alexander Wendt واحدًا من أشهر الأمثلة وأكثرها تفسيرًا. على سبيل المثال، عندما يشرح أن 500 سلاح نووي بريطاني يُعتبر أقل تهديدًا للولايات المتحدة الأمريكية من خمسة أسلحة نووية لكوريا الشمالية، لا تنتج هذه الهويات عن الأسلحة النووية ذاتها (البنية المادية)، بل تنبع من المعنى والأفكار المعطاة للبنية المادية (البنية الفكرية)، أي أن الأسلحة النووية في حد ذاتها لا تحمل أي معنى مالم نفهم السياق الاجتماعي الذي ظهرت فيه.⁷

لذلك، تؤكد البنائية أنه يمكن أن يتغير تصور ما يشكل تهديدًا بين الفاعلين المختلفين بناءً على هويتهم والسياق الثقافي الذي ينتمون إليه. يتحدى هذا النهج فكرة التهديدات الأمنية الثابتة والموضوعية، ويؤكد بدلاً من ذلك على طبيعة الأمن الديناميكية والسياقية.

ويشير الأمن المجتمعي إلى قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية. يركز على التهديدات غير العسكرية والحلول غير العسكرية التي تؤثر على هوية المجتمع وتماسكه.⁸ على عكس الدراسات الأمنية التقليدية التي تتمحور حول وجهات نظر تتمحور حول الدولة، تؤكد البنائية على دور الأفكار والمعايير والهويات والتفاعلات الاجتماعية في تشكيل القضايا الأمنية.

يأخذ الأمن المجتمعي في البنائية بعين الاعتبار استدامة الأنماط التقليدية للغة والثقافة والترابط والهوية الدينية والوطنية والعادات ضمن ظروف مقبولة للتطور والتهديدات التي تتعرض لها الهوية المجتمعية، والتي يمكن أن تنشأ من عوامل مختلفة،⁹ على سبيل المثال، التطهير الثقافي، والتطهير العرقي، والتمييز، وقمع التعبير، والتدخل في الإنجاب عبر الأجيال، وغير ذلك. يمكننا القول إن النهج البنائي للأمن المجتمعي يسلط الضوء على الطبيعة الديناميكية والسياقية للمخاوف الأمنية وكيف يتم بناؤها اجتماعيًا على أساس المعتقدات والممارسات المشتركة بين الجهات الفاعلة داخل المجتمع.

أ. الانتقادات الموجهة لمفهوم الأمن المجتمعي:

الانتقاد الأكثر تكراراً لمفهوم الأمن المجتمعي هو أنه "غير قابل للإدارة بسبب اتساعه". يؤكد والت أن توسيع مفهوم الأمن غير العسكري قد يجعل قضايا مثل الفقر والتلوث وتعاطي المخدرات وإساءة معاملة الأطفال والأمراض تُعتبر تهديداً للأمن، ويضيف "تحديد المجال بهذه الطريقة سيدمر تماسكه الفكري ويجعل من الصعب صياغة حلول لأي من هذه المشاكل الهامة". وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كان توسيع مفهوم الأمن يجعل دراسة الأمن تصبح دراسة كل شيء، ويمكن لأي شيء أن يصبح فيما بعد هدفاً للأمن¹⁰.

على الرغم من أن توسيع المفهوم يجعل دراسة الأمن تصبح واسعة في ظل التعقيدات التي يشهدها النظام الدولي وتنوع الفواعل والتهديدات الأمنية، إلا أنه في الوقت الحاضر يمكن لأي شيء أن يُعدّ تهديداً لأمن الدولة، حتى الأفراد والقضايا الغير مرئية كالتأثيرات المناخية والاحتباس الحراري.

الانتقاد الآخر هو أن إدراج المجتمعات في دراسة الأمن بدلاً من الدولة يجعل تحديد هوية المجتمع محض تجسيد، بنفس الطريقة التي جعلت بها هذه الدراسات التقليدية الأمن تجسيدا للدولة. تؤكد بينار بيلجين Pinar Bilgin، التي تنتقد مفهوم الأمن المجتمعي، أن "الصراعات حول الهوية ليست السبب، بل هي نتيجة لعملية تعيد تأطير الصراعات حول المصالح الاقتصادية والسياسية وتقديمها بصيغة الهوية". وبالتالي سيكون من الصعب وفقاً لهذا المفهوم معرفة من هو المعتدي ومن هو الضحية.¹¹

في مناقشة الهوية، يصبح من الصعب في كثير من الحالات تحديد الجانب الصحيح بدقة. ذلك لأن كل طرف يمتلك تصوراً وإدراكاً مختلفاً عن الآخر وعن الذات، ويستند ذلك إلى مجموعة متنوعة من الأفكار والقيم التي لا يمكن تقييمها بطريقة موضوعية أو عقلانية.

ينتقد "أولي ويفر Ole Waever " مقارنة "باري بوزان Barry Buzan" التي حاول فيها أن يبين الفرق بين الأمن المجتمعي وأمن الدولة، بانتقاده التي يرى أنها قد أصبحت مقارنة غير مقبولة كسياق للأمن

المجتمعي، ولذلك اقترح إعادة صياغة نظرية "بوزان" الأصلية، ليست بخمسة قطاعات من أمن الدولة، وإنما إلى ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع. كذلك، فالدولة قيمتها النهائية هي الحفاظ على السيادة، والمجتمع قيمته النهائية هي الحفاظ على الهوية، فكلاهما يسعى إلى الحفاظ على بقائه.

الانتقاد الأخير هو أن الأمن المجتمعي يميل إلى إعطاء أولوية غير مستحقة لهوية المجتمع، بسبب تجاور هوية المجتمع مع الهوية الوطنية للدولة. وكذلك، يعتبر البعض من الصعب تحديد هوية المجتمع بشكل قاطع¹².

يمكننا القول إن أغلب الانتقادات المقدمة سابقاً تهدف إلى البحث عن القصور التفسيري للأمن المجتمعي، وأنه يجب أن يتم توجيه النقاش والبحث المستقبلي نحو تحقيق التوازن بين مفهوم الأمن المجتمعي والحفاظ على القدرة على تحديد التهديدات الأمنية بشكل دقيق وتطوير استراتيجيات فعّالة لمعالجتها. ولكن هل التحول إلى الحديث عن الأمن الأنطولوجي سيكون محاولة للتدقيق أم أنه يفتح المجال أمام توسيع أكبر لمجال الأمن؟

ب. التحول من الأمن المجتمعي للأمن الأنطولوجي:

الانتقال من الأمن المجتمعي إلى الأمن الأنطولوجي في البنائية يضمن تحولاً في التركيز من مستوى التحليل الاجتماعي إلى إسقاط مستوى التحليل الفردي على الدولة. كل من الأمن الأنطولوجي والأمن المجتمعي مفهومان يندرجان ضمن الإطار النظري للبنائية، ولكنهما يتعاملان مع مستويات تحليلية مختلفة. لذا يمكننا القول إن الأمن الأنطولوجي هو مفهوم متقدم من الأمن المجتمعي ويشير إلى تطور الدراسات، وهو ليس انفصلاً عن مفهوم الأمن البنائي التقليدي.

يمكننا اختصار الاختلاف بين الأمن الأنطولوجي والأمن المجتمعي، في نقطتين: أولاً وقبل كل شيء، الأمن المجتمعي يركز على التهديدات التي تواجه الهويات الوطنية والاجتماعية، بينما لا تقتصر اهتمامات الأمن الأنطولوجي على مرجع معين أو قطاع من قطاعات الأمن. حيث يعتبر تحديد الهوية واستقرارها هو القلق الأكبر للدول وكذلك للمجتمعات والأفراد بغض النظر عما إذا كانت التهديدات

موجودة في المجالات الثقافية أو غير الثقافية (العسكرية، الاقتصادية، البيئية). ثانيًا، يظل ارتباط الأمن المجتمعي بشكل كبير بفكرة البقاء والأمن القائم على التهديدات كما يعرفه ويفر بأنه 'قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعها الأساسي تحت ظروف متغيرة وتهديدات محتملة أو فعلية'، يشير الأمن المجتمعي إلى أمن مجتمع/هوية مُعَيَّنة مُسبِّقًا من الأذى والتهديد والخطر. لا يفترض الأمن الأنطولوجي وجود تهديد للهوية ولكنه يسلط الضوء على قلق مستمر بشأن استقرارها.¹³

لهذا مع تطور المنظور البنائي في الدراسات الأمنية، تم التحول إلى النظر إلى الأمن بطريقة أكثر شمولية وعميقة (الأمن الأنطولوجي). حيث أدرجت النظرية البنائية العديد من العوامل الإنسانية والاجتماعية والنفسية في فهم الأمن، بما في ذلك الهوية الفردية والجماعية والأمن العاطفي والنفسية. وبما أن الأمن الأنطولوجي يركز على تحديد كيفية تأثير الأمن النفسي والهوية على القدرة على التصرف واتخاذ القرارات فهو جزء أساسي من عملية تشكيل وتطوير الهوية الفردية والجماعية ويساهم الأمن في بناء الثقة الذاتية والثقة بالآخرين، ويسهم في القدرة على التأقلم مع التغيير والتحديات في البيئة المحيطة، وللتوسع أكثر في مفهوم الأمن الأنطولوجي سنتطرق الى مكانة هذا المفهوم في النظرية البنائية.

ثانيا: مضامين الأمن الأنطولوجي:

تتميز الأبحاث في مجال الأمن الأنطولوجي في العلاقات الدولية بتنوع متزايد، حيث تطورت في إطار الدراسات البنائية والدراسات ما بعد البنيوية وما بعد الاستعمار،¹⁴ لم يتم اكتشاف المفهوم بشكل كامل من قبل علماء العلاقات الدولية حتى ربط برينت ستيل Brent Steele وجينيفر ميتزن Jennifer Mitzen (في مقالات منفصلة) المفهوم بالهوية الدولية ومشكلة الأمن.

يعتبر أنطوني جيدنز Anthony Giddens هو أول من قدم مفهوم الأمن الأنطولوجي في مجال العلاقات الدولية في كتابه المعنون 'الحداثة والهوية الذاتية' «Modernity and self-identity» عام 1991. في هذا العمل، قام بتعريف هذا المفهوم بأنه 'تعبير عن نوع من الاستمرارية والنظام للأحداث،

بما في ذلك تلك الأحداث غير المباشرة في بيئة الفرد.¹⁵ هذا التعريف مقتصر على الهوية الذاتية للفرد، حيث يحتاج الفرد أن يكون ذاته ثابتًا ومستمرًا عبر الزمن.

بينما استخدم وندت، مفهوم الأمن الأنطولوجي في دراسته حول 'الاحتياجات المادية الخمس'، وأشار الى مشكلة الأمن الأنطولوجي عن طريق اقتراحها كواحدة من الأربع المصالح الأساسية. يصفها ألكسندر واندت بأنها التوقعات المستقرة أو الثابتة في علاقة الدول مع العالم، مما يخلق رغبة في هويات مجتمعية مستقرة، وهي مهمة لأنها تحفز الفاعلين على التمسك والحفاظ على تصوراتهم القائمة. وفكرة واندت بشأن التوقعات المستقرة تتماشى مع تصور ستيل حول الروتينات ومفهوم جيدنز للاستمرارية والنظام.¹⁶

بينما تناولت كاتارينا كينفال Catarina Kinnvall الأمن الأنطولوجي ضمن تأثير عملية العولمة على الأفراد والجماعات، مما يجعل وضعهم غير آمن ووجودهم غير مستقر، مما يؤدي إلى شعور بعدم الأمن بشأن هوياتهم.¹⁷

ما يميز البنائين هو أنهم يحاولون تكييف مفهوم الأمن الأنطولوجي لتلبية احتياجات تحليل أمن الدول. حيث تؤكد جنيفر ميتزن (Jennifer Mitzen) أن الدول تسعى للحصول على الأمن الأنطولوجي، بالتالي ليس البشر فقط من يعتبرون الأمن الأنطولوجي هدفًا ولكن أيضًا الدول، حيث في الوقت الذي يتعلق فيه الأمن الجسدي (المادي) للدول بسيادتها، يشير الأمن الأنطولوجي إلى هويتها الوطنية. وتسعى الدول إلى الحصول على الأمن الأنطولوجي من خلال تثبيت هويتها الخاصة وروتينها في التنفيذ الدولي مع الدول الأخرى.¹⁸

فالأمن الجسدي (المادي) للدولة أو البقاء يمكن اعتباره بديهيا وتحصيل حاصل، على اعتبار أن هذه النقطة بارزة في الفكر السياسي والاستراتيجي في مراحل معينة من التاريخ، بالتالي ليست موضوعا يحتاج للتحليل أو التعمق لأنها قيمة أساسية.

ولكن من الناحية الأخرى يتم الحديث عن أمن الذات والهوية كمفهوم أكثر أهمية، حيث يعتبر برينت ستيل أن انعدام التناسق في الهوية يمكن أن يجبر الدولة على التصرف لتعزيز أمنها الأنطولوجي. ووفق وجهة نظره، يجب على الدول اتخاذ إجراءات أخلاقية لتلبية احتياجات هويتها الخاصة، حتى لو هددت وجودها الجسدي. فيكون الأمن بذلك ذو طبيعة مزدوجة. من جهة، تسعى الدول لضمان الأمن الجسدي، بينما من ناحية أخرى، تسعى لتحقيق الأمن الأنطولوجي، والذي يترجم إلى هويتها¹⁹. لكن حتى لو كان الأمن الأنطولوجي بهذه الأهمية لا يمكنه ان يكون بديلا للأمن الجسدي لبقاء الدولة، فغياب الوجود المادي للدولة يفقدها القدرة على تمثيلها لنفسها وتغيب هويتها كدولة مقابل الآخر، حيث تصبح غير موجودة وتفقد الصفة الرسمية الشرعية في المجتمع الدولي.

يستمد المفهوم قوّته التفسيرية من معارضته لمفهوم الأمن المادي الذي اهتم به حقل العلاقات الدولية تقليدياً، ومن خلال القيام بذلك، تسعى دراسة الأمن الأنطولوجي إلى التشكيك في أولوية الأمن المادي في العلاقات الدولية²⁰، فالتهديد الذي تتعرض له هوية الدولة قادر أن يكون سببا في تهديد وجودها وسياساتها ومكانتها الدولية.

يقول برينت ستيل أن الأمن الأنطولوجي للدول كان شكلاً من أشكال الأمن التي تم تجاهلها وأن الدول تريد الحفاظ على الذات المتسقة مع بعضها البعض، حيث يُشير الأمن الأنطولوجي إلى الحالة العميقة والمعيّنة للقدرة على معرفة أي الأخطار يجب مواجهتها وأنها يجب تجاهلها، أي كيفية التعامل في هذا العالم.²¹

والأمن الأنطولوجي حسب ميتزن لا يرتبط بالضرورة بالفعل الذي يُنظر إليه تقليدياً على أنه جيد "مثل العلاقات السلمية. في الواقع، قد تفضل بعض الدول الاستمرار في الانخراط فيما يبدو منطقياً أنه ممارسات صراعية مختلفة، لأن القيام بذلك يعزز «الذات» ولأن الممارسات الروتينية لها قيمة جوهرية من خلال توفير بيئة معرفية مستقرة.²²

بناءً على ذلك، يصبح من الصعب في هذه الحالة تحديد ما هو عقلائي وما هو غير عقلائي في سلوكيات الدول، لأن كل دولة تمتلك تصوراً مختلفاً حول ذاتها والآخر وحول السلوك الأنسب في تفاعلاتها. وإن قدرتها على الإبقاء على هذا الإدراك أو إنتاجه من الأساس هو ما يشعرها بالأمن الأنطولوجي.

بشكل عام، يمكن القول إن الأمن الأنطولوجي موجود عندما يكون للفاعل رؤية مستقرة للذات مع شعور بالنظام والاستمرارية فيما يتعلق بالمستقبل والعلاقات والتجارب. يكون الأفراد الذين يتمتعون بالأمن الأنطولوجي أكثر قدرة على تحقيق وكالتهم الشخصية لأنه يُقال إن الشخص الذي يتمتع بالأمن الأنطولوجي يمتلك قناعة وحماية من العديد من المخاطر التي يمكن أن تهدد السلامة البدنية أو النفسية، والتي إذا تحققت بشكل كامل، ستؤدي إلى الشلل في التصرف حيث يُغمر الفرد بالعديد من المخاطر المرتبطة بالحياة.²³

من بين الأفكار الرئيسية للأمن الأنطولوجي، وفقاً لدراسة جينيفر ميتزن، التي قامت بنشرها تحت عنوان «Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security : Dilemma»

أ) الهوية، الفعل وعدم اليقين (الشك)

بما أن الأمن الأنطولوجي هو أمن الذات، وهو الشعور الذاتي بمن هو الفرد، وهذا الشعور بدوره يحفز الفعل والاختيار. إن القول إن الأفراد بحاجة إلى أمن الذات يعني أن فهمهم لذاتهم يجب أن يكون

مستقر نسبياً. والحاجة إلى الاستقرار لا تعني أن فهم الذات يجب أن يكون ثابتاً إلى الأبد؛ فالتغيرات من هذا القبيل ضرورية للتعلم والتطور.

الفكرة بالأحرى هي أن الأفراد يقدرون شعورهم بالاستمرارية الشخصية لأنه يعزز قدرتهم على التمثيل. والشرط الحاسم للحصول على فهم مستقر للذات هو أن أفعال الفرد يمكن أن تُدعم هذا الفهم على مر الزمن، فنتائج العمل ستعيد إما تكرار أو تناقض الهويات، وبما أن الهوية تحفز الفعل، فإن استقرارها على مر الزمن يعتمد على دعمها عملياً. وبنفس الطريقة، يمكن القول إن الهوية هي عملية ديناميكية منها ينبع الفعل ومنها يحافظ على الهوية.²⁴

مفهوم الأمن الأنطولوجي يُعتبر إطاراً مهماً لفهم العلاقة بين الأمن والهوية، حيث يؤكد على ضرورة تأمين هوية الدولة، التي تتشكل عبر تاريخها، تماماً كما يتم تأمين الأمن المادي.

في هذا السياق، يشير تاريخ الدولة إلى ما يُعرف بـ "نحن المثالية" وفقاً لإلياس وسكوتسون، حيث تُعبر الصورة المثالية لمجموعة عن نموذج يطمح الأعضاء إلى تحقيقه رغم صعوبة ذلك.

يمكن أن ينجم شعور الأفراد بعدم الأمان عن مقارنات غير مواتية مع أقرانهم أو مع ماضيهم. وبالتالي، في العلاقات الدولية، قد تكون حالة انعدام الأمن ليست نتيجة لمقارنات اجتماعية فقط، بل نتيجة لاستسلام الفاعلين لضغوط وإخفاقات تاريخية، مثل الفروق بين وضعهم الحالي وهويتهم كدولة عظمى.²⁵

في هذا السياق، الهوية هي الأساس الذي يحدد للفاعل سلوكه ومكانته وإدراكه للآخرين في المحيط الدولي، وفي نفس الوقت تفاعله في هذا الوسط يحدد هويته وصورته حيث يمكن أن يعززها أو يزرع فيها الشك، فإدراك الآخر هو جزء من إدراك الذات، ومدى تقبل الآخر لوظائفنا ودورنا دليل على قدرتنا التسويقية لهويتنا الواضحة.

يحدث الأمن الأنطولوجي عندما يكون لدى الفرد توقعات واثقة، حتى لو كانت احتمالية، حول العلاقات بين الوسائل والأغراض التي تحكم حياته الاجتماعية. مجهزاً بالأمن الأنطولوجي، سيعرف الفرد كيف يتصرف وبالتالي كيف يكون نفسه.²⁶

(ب) الروتينات والثقة الأساسية

تشير الروتينات إلى الأنماط المتعارف عليها للسلوك والتفاعلات التي يشارك فيها الأفراد بانتظام. توفر هذه الروتينات شعوراً بالاستقرار والتنبؤ في الحياة اليومية، مما يساهم في شعورهم بالاستمرارية والاتساق في هويتهم، من خلال اتباع هذه الروتينات المألوفة، يمكن للأفراد التنقل في بيئتهم الاجتماعية بثقة أكبر والشعور بالسيطرة على حياتهم.

من جهة أخرى، تشير الثقة الأساسية إلى الاعتقاد الأساسي بأنه يمكن الاعتماد على الآخر وعلى الهياكل الاجتماعية من حولهم، إنها الثقة بأن الآخرين سيتصرفون بطرق متوقعة ومتسقة، مما يسمح للأفراد بالتفاعل بثقة مع درجة من الاطمئنان وتقليل عدم اليقين في تفاعلاتهم الاجتماعية.²⁷

يمكن ان يصبح الغموض تهديداً للأمن الأنطولوجي لأنه سيزرع في الدولة الشك وعدم اليقين حول سلوك الآخرين وهل يشكلون تهديداً أم لا، على العكس ينتج الأمن الأنطولوجي عن طريق التعاون وتقديم المساعدة الذي يلعب دوراً مهماً في بناء الثقة وتعزيز التفاعلات الاجتماعية، وبالتالي يساهم في تعزيز الاستقرار والتنبؤ.

فإن القدرة على التحرك تعتمد على هذا النظام (الروتيني) الذي يحجب معظم الأسئلة، حيث يركز الفاعلون على "المهمة المتاحة" والحاجة إلى استقرار أهدافهم²⁸

بشكل مختصر وفي السياق الدولي، يمكن أن يكون الغموض وعدم اليقين عاملاً مهماً في تحديد سلوك الدول وتفاعلاتها. إذا كان هناك عدم يقين حول نوايا دولة معينة أو حتى حول تقديرها

للتحديات، فقد يزرع ذلك الشك وعدم الاطمئنان في العلاقات بين الدول. هذا النوع من الغموض قد يكون تهديداً للأمن الدولي، حيث يمكن أن يؤدي إلى تصاعد التوترات وزيادة احتمال وقوع نزاعات.

ت) التعلق والإعتراف:

مشكلة التعلق تنشأ نظراً لأن الروتينات تحافظ على الهوية، فيصبح الفاعلون ملتصقين بها. وبما أن الافراد يحبون أن يشعروا بأن لديهم وكالة ويصبحون ملتصقين بالممارسات التي تجعلهم يشعرون بالوكالة. فإن التخلي عن الروتينات سيعني التضحية بذلك الشعور بالوكالة، مما يجعل الأمر صعباً.²⁹

يكون الأمر صعباً لأن الفواعل او الدول سيشعرون بأنهم غير قادرين على التحكم بشكل كبير في سياستهم ومصيرهم، بنفس الشكل الذي يحس فيه الأفراد أنهم فقدوا نوعاً من السيطرة على سير حياتهم. - إن الأمن الأنطولوجي متوافق تماماً مع عدم الأمن الجسدي. أن العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالروتينات تؤدي الى استقرار هوياتنا، فيصبح الأفراد ملتصقين بالصورة الذاتية التي تدعمها الروتينات الموجودة، بغض النظر عن محتواها.³⁰

الدول على سبيل المثال التي تعتمد على سياسات عدوانية واستبدادية، قد تكون لديها روتينات خطيرة تتضمن استخدام القوة والتهديد بالعنف. هذه الروتينات تساهم في بناء هوية الدولة كدولة عدوانية وقمعية.

والعلاقات الدولية والتفاعلات بين الدول يمكن أن تؤثر أيضاً على هذه الروتينات. مثلاً، التعاون الدولي والالتزام بقوانين حقوق الإنسان قد يشجع على روتينات آمنة ومسالمة. بينما النزاعات والصراعات مع الدول الأخرى قد يؤدي إلى روتينات خطيرة وعدوانية.

ثالثاً: القصور التفسيري للأمن الانطولوجي

على الرغم من الفوائد العديدة لدراسات الأمن الأنطولوجي، إلا أن هذا المفهوم يظهر العديد من الجوانب الغامضة في مجال العلاقات الدولية، مما دفع الباحثين إلى تقديم مجموعة من الانتقادات، من أبرزها:

أ) الغموض المفاهيمي

يرز الغموض المفاهيمي، خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم الرئيسية القلق anxiety وغياب الأمن (اللاأمن) الانطولوجي (الوجودي). حيث يعتبر التمييز بين الاثنين خطوة تحليلية لم يتم التركيز عليها بشكل كافٍ أو توضيحها بشكل كامل. وبالتالي، تبقى الاختلافات والعلاقات بين القلق والأمن الانطولوجي غير واضحة وغير مفهومة بشكل كامل. وهذا يطرح عدة أسئلة هامة: هل القلق وغياب الأمن الانطولوجي مترادفان؟ أم أن القلق يؤدي إلى غياب الأمن الانطولوجي؟ وهل هذا الأخير هو نوع معين من القلق؟³¹ لذا، من أجل التخلص من هذا الغموض، يجب دراسة وتوضيح العلاقة بين القلق وغياب الأمن الانطولوجي وما إذا كانت تلك المفاهيم مترادفة أم لديها تفسيرات وسياقات مختلفة في المجالات العلمية مثل علم النفس والعلوم الاجتماعية. ومن ثم، يمكن تطبيق هذه النتائج على العلاقات الدولية لفهمها بشكل أفضل.

ب) هل يمكن تطبيق الأمن الانطولوجي على الدولة؟

بالإضافة إلى المسائل المفاهيمية، تعرض الأمن الانطولوجي لعدد من الانتقادات، فيما يتعلق بإمكانية تطبيق هذا المفهوم الخاص بعلم النفس على الجهات الجماعية مثل الدول في المقام الأول، نظراً لأنه صيغ في الأصل للفهم الفردي.

جميع الدراسات المرتبطة بالأمن الانطولوجي في سياق العلاقات الدولية لا تتمحور حصراً حول الدول، وهناك قسم متزايد من الأعمال التي تعنى بالممارسات اليومية والأمن الانطولوجي على مستوى الفرد أو المجتمع. ومع ذلك، معظم الأعمال لا تزال تأخذ الدولة كوحدة لتحليلها، وربما لهذا السبب يستمر الجدل حول مدى إمكانية تطبيق الأمن الانطولوجي على الدولة.³²

اسقاط مفهوم الأمن الانطولوجي على الدولة في العلاقات الدولية يتطلب دراسة وبخاً مستفيضا لتجاوز التعقيدات المتعلقة بمستوى التحليل، والصراعات والمفاهيم السياسية والأمنية المعقدة. كتوضيح لهذا الانتقاد قدمت جينفر ميتزن ثلاثة مبررات لـ "تصوير" أو انعكاس الفرد على مستوى الدولة.

أولاً أن تقديم الاحتياجات الفردية للدول في الواقع يكمن في جوهر العلاقات الدولية، بداية بالحسابات التي تفترض أن الدول ترغب في الأمن الجسدي وتتصرف بناءً على الخوف من الآخرين تماماً مثل الافراد.

ثانياً يمكن تبرير تطبيق مفهوم الأمن الانطولوجي على الدول بحقيقة أن الدول، بدورها، تلبي احتياجات الأمن الانطولوجي لأفرادها. حيث يصبح الأفراد مرتبطين بالدولة، والتي بدورها تعمل على حماية هوية مجموعتها.

ثالثاً على الرغم من أن الدول ليست أشخاصاً، إلا أن التفكير فيها على أنها كذلك يكون مفيداً نظرياً لأنه يمكن أن يفسر الأنماط على المستوى الماكرو.³³

بالتالي حسب ميتزن إن الأمر ليس بهذا التعقيد لأن مفهوم الأمن الانطولوجي يمكن تطبيقه على الدول في سياق العلاقات الدولية من خلال فهم التشابه بين السلوك الدولي وسلوك الأفراد، ويمكن القول أيضاً أن البحث عن الأمن الانطولوجي يمكن أن يُرجع إلى الدول إذا قبلنا أنها، مثل الأفراد، تتعزز وتشكل بالقيم

لكن من ناحية أخرى يعارض ستيل طريقة ميتزن في التعامل مع الاجراءات داخل الدول. وعلى ذلك، يقدم بديلاً يركز على ممثلي الدولة. في رأيه، لأن القادة الدوليين يحملون العبء الأخلاقي لتمثيل الدولة، فإنهم "هم الدولة"، أو بعبارة أخرى، الأمن الانطولوجي يحصل على مستوى الدول لأن وكلاء الدول يسعون لتلبية احتياجات الهوية الذاتية للدول التي يقودونها.³⁴

بالتالي حسب ستيل فإن تركيزنا هنا سيكون على صانع القرار، لأنه الممثل الأساسي للدولة وهويتها، وبالتالي دور القادة وقيمهم محوري في تكوين الأمن الانطولوجي على مستوى الدول.

يعتبر باحثين آخرون ان الإجابة على سؤال من هو المسؤول عن السعي للأمن الأنطولوجي يمكن ان تكمن في اعتبار الأمن الأنطولوجي في العلاقات الدولية قادراً على تفسير مستويات متعددة من التحليل في آن واحد.³⁵

ت) الحفاظ على الهوية كأحد أهداف الأمن الأنطولوجي

الانتقاد المهم الآخر كان حول كيفية تكييف الأمن الأنطولوجي واستخدامه في مجال العلاقات الدولية، ويُشخص وجود تحيز نحو الاستمرارية والحفاظ على الوضع القائم. على سبيل المثال، نظراً للتمازج الذي طرأ على المفهوم بين الذات والهوية، فقد انحصر معنى الأمن الأنطولوجي في المحافظة على الهوية ببساطة. ويعكس ذلك بالفعل في غالبية التطبيقات العملية، التي تعامل الأمن الأنطولوجي على أنه "ثقة الفرد بهويته" أو "قدرة الفاعل على الدفاع عن هويته" بدلاً من "أمن الذات".³⁶

ولكن في كثير من الأحيان يكون الحفاظ على الوضع الراهن او الهوية كما هي تحديد أكثر منه أمن، لأن ثبات الهوية لمدة طويلة وتعقدها لتصبح روتين لا يجعل منها بالضرورة صحيحة ومستمرة وقابلة للتطبيق.

وعلى الرغم من أن الأدلة على السلوك الذي يحافظ على الأمن الأنطولوجي، كظاهرة ثابتة مفترضة، يجب أن تكون واضحة عبر جميع أنماط السلوك، بما في ذلك العلاقات التعاونية، فإن الأمن الأنطولوجي في التطبيق العملي يُطبق عادة على حالات النزاع المتعلقة بالهوية. ومن الأمثلة المنافسة الجغرافية، حين يُقال إن روسيا تؤكد هويتها من خلال النزاع مع الاتحاد الأوروبي أو العكس.³⁷

بالإضافة الى هذه الانتقادات السابقة أشارت بعض المراجع أن الأمن الأنطولوجي لم يقدم إضافة كبيرة إلى النقاش في حقل العلاقات الدولية: حيث انه لم يسهم بشكل كبير في تطوير النقاش النظري في مجال العلاقات الدولية، مما يعني أنه قد يكون ذو قيمة محدودة.³⁸

من خلال كل هذه الانتقادات الموجهة لمفهوم الأمن الانطولوجي في مجال العلاقات الدولية يمكننا القول إن هناك حاجة ملحة إلى توضيح هذا المفهوم والسعي لتطوير نسخة أقوى منه ومعالجة الفجوات النظرية لكيفية تطبيقه على مستوى الدول. وينبغي للباحثين أن يعملوا على تجاوز الغموض المفاهيمي ومعالجة الأسئلة المهمة، التي تجعل من عملية نقله من علم النفس وعلم الاجتماع الى العلاقات الدولية ناجحة.

4. خاتمة:

إن الانتقال الذي شهدته الدراسات الأمنية من التركيز على الدولة كمرجعية تحليلية إلى التركيز على المجتمع يعكس السعي للحفاظ على أمن الطرفين، وذلك لتجنب أي تهديد قد يؤدي إلى خلل في استمرارية الدولة سواءً من الناحية المادية أو الهوية. تطورت الدراسات الأمنية وامتد نطاق فهمنا للأمن، حيث انتقلنا من التركيز السائد على الأمن الاجتماعي وحماية المجتمعات من التهديدات، إلى فحص الأمن الأنطولوجي باعتباره متغيراً جديداً ومستوى تحليل أعمق.

وكغيرها من نظريات العلاقات الدولية، تنقسم البنائية الى عدة بنائيات نتيجة للاختلاف في وجهات النظر بين الباحثين والمنظرين، هذا ما أدى الى توسيع الأسس التفسيرية التي قدمتها لكن يبقى الهدف المشترك هو تقديم تفسيرات بديلة لعدد من المواضيع المركزية في العلاقات الدولية التي تجاهلتها المنظورات الأخرى.

تحدثنا في دراستنا عن الارتباط المحوري بين الأمن المجتمعي والأمن الأنطولوجي، والذي يكمن في مفهوم الهوية. برغم وجود بعض الشبه بين السياقين، إلا أن هناك اختلافات عميقة في التطبيق والأصل والسمات الأساسية والآثار. يتسم الأمن الأنطولوجي بإطار أكثر تطوراً يعتمد على التوظيف الروتيني كحلاً لمواجهة التحديات التي تهدد الهوية، بينما تعتبر الهوية في الأمن المجتمعي مجرد كائن مرجعي.

بهذا، يظهر أن الانتقال إلى الأمن الأنطولوجي هو محاولة لتطوير فهمنا للأمن والهوية كدافع للسياسات الأمنية التي تحافظ على استقرار الدولة. إن الأمن الأنطولوجي يقدم إطاراً متقدماً يساهم في تعزيز استمرارية الهوية في وجه التحديات المتعددة.

5. التهميش:

1. Flockhart, Trine. "The problem of change in constructivist theory: Ontological security seeking and agent motivation." *Review of International Studies*, vol. 42, no. 5 (2016), pp. 799–820, page 4
2. Gustafsson, Karl, and Krickel-Choi, Nina C. "Returning to the roots of ontological security: Insights from the existentialist anxiety literature." *European Journal of International Relations*, vol. 26, no. 3 (2020)
3. ibedem.
4. بوستي، توفيق. "مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية". المعهد المصري للدراسات. تاريخ النشر: 3 ديسمبر 2019. شوهد في، أنظر: <https://bit.ly/3vOkFQ9>
5. سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص 79.
6. مُجَد الطاهر عديلة، الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد، 05 العدد 02، ديسمبر 2020، ص 16.
7. سعود، الحاجة، دخان، نور الدين. "التفسير البنائي للأمن والإرهاب في العلاقات الدولية: الهوية كمحدد للأمن ومعرّف للبيئة الأمنية." المجلد 07، العدد 01 (2022)، ص 229.
8. نفس المرجع.
9. عطوات، عبد النور، وآخرون. "بناء الأمن في المجتمع المتعدد: قراءة معرفية في مفهوم الأمن المجتمعي وتحليلاته على ضوء صحيفة المدينة." مجلة دراسات اجتماعية، المجلد 4، العدد 01 (2020). ص ص 233-234
10. نفس المرجع، ص 234.
11. Saleh, Alam. "Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security." (2011), page 237.

12. Ibid.
13. كاظم أبو دوح. "الأمن المجتمعي". أوراق السياسات الأمنية، المجلد 2، العدد 2 (2022): 01-03.
14. Rumelili, Bahar. "Identity and desecuritisation: the pitfalls of conflating ontological and physical security." *Journal of international relations and development* 18 (2015), p 6
15. Krickel-Choi, page 4
16. Luke M. Herrington, Review – Ontological Security in International Relations, *E-International Relations*, (Jul 27 2013), in <https://bit.ly/4aSkKCd>
17. Krickel-Choi, page 4
18. كنزة فني، "الأمن الأنطولوجي: مقارنة تفسيرية لتوجه حلف شمال الأطلسي نحو العالم العربي"، مجلة العلوم السياسة والقانون، المجلد 1، العدد 05، ص 277.
19. Andrzej, 264
20. ibedem.
21. Krickel-Choi, page 4.
22. Mitzen, Jennifer. "Ontological security in world politics: State identity and the security dilemma." *European Journal of International Relations*, vol. 12, no. 3 (2006), pages 346–347.
23. Flockhart, page 5.
24. ibedem.
25. رياض بوزرب، "المكانة في السياسة الدولية: بين القدرات المادية والاعتراف الاجتماعي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06 العدد 01، جوان 2021، ص 154.
26. Mitzen, page 345.
27. Mitzen, pages 346–347.

28.Mitzen, page 348.

29.ibedem.

30. ibedem.

31.ibedem.

32.Gustafsson & Krickel-Choi.

33.ibedem.

34.ibedem.

35.Helen Sellers, “Ontological Security and the Limits of Realism”,
The Asia-Pacific Conference on Security and International
Relations 2016, The International Academic Forum, (2016), p7

36.Gustafsson & Krickel-Choi.

37.ibedem.

38.Helen Sellers.

39.Gustafsson & Krickel-Choi